الأمم المتحدة

S/2020/789

مجلس الأمن

Distr.: General
31 August 2020
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريرا موجزا عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا في شهر حزيران/يونيه 2020 (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت إشرافي وبعد إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آن **غيغن**

180920 160920 20-11318 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا (حزيران/يونيه 2020)

مقدمة

خلال فترة رئاسة فرنسا في حزيران/يونيه 2020، لم يتمكن مجلس الأمن من الاجتماع بحضور الأعضاء شخصيا بسبب القيود التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبالتالي عقد 36 جلسة مفتوحة ومغلقة عن طريق التداول بالفيديو، واتفق على ست ورقات معلومات صحيفة (بشأن منطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبوروندي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي) وأصدر ستة بيانات صحفية (الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والأعمال الإرهابية في شمال شرق نيجيريا، والهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأطفال والنزاع المسلح، واليمن، وأفغانستان) واتخذ ثمانية قرارات (بشأن تمديد العمل بأحكام القرار 2473 (2019) وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والبعثة المتكاملة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك). وغطت المناقشات مناطق جغرافية من بينها أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط والأمريكتين، فضلا عن مسائل مواضيعية.

أفريقيا

ليبيا

في 2 حزيران/يونيه، قدم نائب الأمين العام المعني بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، شارل فرايز، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن نشر عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، المعروفة باسم عملية إيريني، في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، والمسؤولة أساسا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2292 (2016) والقرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا. وسمحت الجلسة لممثل الاتحاد الأوروبي بالرد على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس وأتاحت فرصة لتبادل الآراء.

منطقة الساحل

في 5 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، تلتها جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقدم وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان – بيير لاكروا، إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والدعم التي تقدم لها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأوضح أن الأمين العام، في تقييم القوة المشتركة الوارد في تقريره الأخير عن مالي (S/2020/476)، واصل الدعوة إلى إنشاء مكتب تابع للأمم المتحدة مخصص لتقديم الدعم للقوة. كما اقترح الأمين العام تحسينات محددة الهدف، بما في ذلك الاستعانة بمقاولين يتم التعاقد معهم. وذكر وكيل الأمين العام أيضا أن القوة المشتركة أحرزت تقدما في إدماج حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عملها، ولكن لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود.

واستعرض وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، أولويات الرئاسة الموريتانية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وناقش مسائل التنمية والأمن، مؤكداً على التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة وطلب بلدان المنطقة منحها ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ورحب بإطلاق التحالف من أجل منطقة الساحل.

وشددت الدول الأعضاء على التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة، لكنها شددت أيضًا على مسائل حقوق الإنسان. وأكد النيجر من جديد التزام بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتنفيذ إطار الامتثال. وكرر طلب منح القوة ولاية بموجب الفصل السابع، لكنه أبدى أيضًا استعداده لقبول إدخال تحسينات تقنية على الآليات القائمة.

وفي إطار مشاورات مغلقة، دارت المناقشة أيضا حول تقييم الأمين العام للدعم المقدم إلى القوة المشتركة.

وتم الاتفاق على ورقات معلومات صحفية.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان

في 9 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن أنشطة لجنة الجزاءات المفروضة على السودان. وقدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان إحاطة إلى المجلس عن عمل لجنة الجزاءات، تغطي الفترة من 26 آذار/مارس إلى 8 حزيران/يونيه 2020. وأشار الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس اللجنة، إلى تعيين الخبراء الخمسة في فريق الخبراء المعني بالسودان وإلى التدريب التوجيهي الذي نظم لهم عبر الإنترنت. وعرض عناصر من التقرير الفصلي الأول الذي قدمه فريق الخبراء إلى اللجنة (S/2020/526).

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال

في 9 حزيران/يونيه، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، مارك بيكستين دي بويتسويرف، إحاطته بشأن فترة الـ 120 يومًا إلى أعضاء مجلس الأمن (انظر S/2020/521) عملاً بالفقرة 11 (ز) من القرار 1844 (2008). وركز على أنشطة اللجنة، وتنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على الصومال، فضلا عن استئناف التعاون والتآزر بين حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء.

السودان – المحكمة الجنائية الدولية

في 10 حزيران/يونيه، قدمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، إلى المجلس التقرير الحادي والثلاثين لمكتب المدعي العام للمحكمة عن الحالة في دارفور، عملا بالقرار 1593 (2005). وأكدت استعدادها للعمل مع جميع قطاعات الحكومة المؤقتة خلال الفترة الانتقالية. وكرر أعضاء المجلس العشرة، وهم دول أطراف في نظام روما الأساسي، دعمهم الكامل للمحكمة والمدعية العامة وفريقها، خلال المناقشة وبعد ذلك في لقاء صحفي. وأشادوا بتسليم علي محمد علي عبد الرحمن (”علي كشيب“) في 9 حزيران/يونيه باعتبار ذلك تطوراً هاماً بالنسبة إلى ضحايا الجرائم المرتكبة في دارفور. وشدد أعضاء آخرون في المجلس على ضرورة تولي الشعب السوداني المسؤولية الوطنية عن العمليات الجارية في بلده، بما في ذلك عملية تقديم المتهمين بارتكاب جرائم في ذلك البلد إلى العدالة.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

البلدان المساهمة بقوات

في 10 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة.

وشدد وكيل الأمين العام لعمليات السلام على الدور الأساسي للبعثة في تحقيق الاستقرار في مالي، وضرورة ضمان احترام حقوق الإنسان والتدابير المتخذة لزيادة فعالية البعثة، بما في ذلك خطة التكيف. وشدد على أهمية ألا تفرض الدول المساهمة بقوات محاذير، وأشار إلى أن مؤتمر تشكيل القوات تكلل بالنجاح، وإن كانت البعثة لا تزال تفتقر إلى الطائرات العمودية والأفرقة الجراحية.

وأشارت الدول الأعضاء إلى مساهماتها الحالية أو المقبلة أو المقررة في البعثة المتكاملة، وأعربت عن رغبتها في أن تتمكن من رصد تنفيذ خطة التكيف. وشدد العديد منها على مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات المنسوبة إلى الجيش المالي.

وخلال المناقشات، شدد وكيل الأمين العام على أهمية إسناد مهام محددة إلى وحدات الجيش المعاد تشكيلها. وفي معرض الإشارة إلى بدء نقل المسؤولية عن الأمن من البعثة المتكاملة إلى قوات الدفاع والأمن المالية في غاو وتمبكتو، أكد أن البعثة المتكاملة ستواصل توخي الحذر إزاء تسليم المعسكرات.

جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن البعثة

في 11 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن البعثة. وعُقدت الجلسة على مستوى رفيع من التمثيل، بمشاركة الأمين العام، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا، وبحضور سبعة وزراء، من بينهم وزير الخارجية المالي واثنين من نواب الوزراء. وترأس الاجتماع الوزير الفرنسي لأوروبا والشؤون الخارجية، جان – إيف لودريان.

وأبدى أعضاء المجلس مواقف متقاربة بشأن دعمهم للبعثة. وعرضوا توقعاتهم من تجديد الولاية، وهي الحفاظ على بعثة قوية تركز على تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في وسط البلد وحماية المدنيين؛ وأهمية التدابير ذات الأولوية (”المعايير“) لحث الأطراف المالية على المضي قدمًا؛ والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ومشاركة المرأة والمسائل الإنسانية. ودعت عدة وفود إلى دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة

الخماسية لمنطقة الساحل، وأشار الأعضاء الأفارقة في المجلس إلى طلبهم النظر في منحها ولاية بموجب الفصل السابع وتوفير التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به من الأنصبة المقررة.

كما عقدت الجلسة في سياق الاتهامات بارتكاب انتهاكات على يد الجيش المالي. وقدم وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي بالتفصيل سلسلة من الإجراءات للتصدي لمبعث هذا القلق.

مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا

في 12 حزيران/يونيه، قدم الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية المتعددة التي تواجه المنطقة والتي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19، مما زاد من إضعاف قدرة دول المنطقة على التصدي لهذه التحديات الملحة بالفعل. وشدد على العواقب الاقتصادية الوخيمة لجائحة كوفيد-19 ورحب بالتدابير التي اتخذتها المنطقة وفرادى الدول من أجل التصدي للأزمة. واستعرض التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، مثل أعمال الإرهاب التي يرتكبها كل من جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة والقرصنة في خليج غينيا. وعرض آخر التطورات السياسية وشدد على أن مواطني دول عدة سيذهبون إلى صناديق الاقتراع في الأشهر القليلة المقبلة. ورحبت الدول الأعضاء بالتطورات السياسية الإيجابية في المنطقة، على الرغم من أوجه الهشاشة المستمرة. وأعربت عن قلقها إزاء الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 في المنطقة. وشددت على الحاجة إلى التعاون الإقليمي في التصدي للجائحة ودعت إلى تقديم الدعم الدولي.

وتم الاتفاق على ورقات معلومات صحفية.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

في 22 حزيران/يونيه، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمها كل من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوض مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، والمدير العام لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كوين فيرفايكي.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تضامنهم مع جمهورية أفريقيا الوسطى، حكومة وشعبا، في التصدي لجائحة كوفيد-19.

ورحبوا بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام وأدانوا بشدة انتهاكات الاتفاق التي ترتكبها بعض الجماعات المسلحة. كما حثوا جميع الأطراف الموقعة على التقيد التام بالتزاماتها وأشاروا إلى إمكانية تعرض الأطراف غير الممتثلة لتدابير، بما في ذلك جزاءات، عملا بالمادة 35 من الاتفاق.

ورحبوا بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية للفترة 2020-2021، وحثوا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الجهات الوطنية المعنية على ضمان الحوار والتوافق السياسي لإجراء انتخابات سلمية وحرة وشاملة ضمن الأطر الزمنية الدستورية. كما حذروا بشدة من أي محاولة لزعزعة استقرار مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك من حملات التضليل الإعلامي.

وتم الاتفاق على ورقات معلومات صحفية.

بوروندي

في 22 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن بوروندي. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، بينتو كيتا، بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد. وأحاط أعضاء مجلس الأمن علما بالنتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والتشريعية وبأداء الرئيس إيفاريست ندايشيمي اليمين في 18 حزيران/يونيه. ورحبوا بالجو السلمي الذي أجريت فيه الانتخابات عموما وشددوا على أهمية السعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية والشمول السياسي وبناء السلام. وشجعوا جميع الأطراف على مواصلة تعزيز الجو السلمي بين جميع البوروندیين ودعوا إلى المشاركة الشاملة لجميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية البوروندية في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. ورحبوا بالتزام الأمم المتحدة بتحقيق الاستقرار طويل الأجل والتنمية المستدامة في بوروندي، وأكدوا من جديد التزامهم التام تجاه شعب بوروندي ودعمهم له. وطلب بعض الأعضاء النظر بجدية في رفع بوروندي من جدول أعمال المجلس.

وتم الاتفاق على ورقات معلومات صحفية.

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

في 23 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسات مفتوحة ومغلقة عن طريق التداول بالفيديو لإجراء مناقشات بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحالة في جنوب السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر، وأحد أعضاء المجتمع المدني في جنوب السودان، إدموند ياكاني. وقدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن أثر جائحة كوفيد-19 المثير للقلق في جنوب السودان، وبشأن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وتصاعد العنف القبلي في عدة أجزاء من البلد.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء أثر جائحة كوفيد-19. وحثوا حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة على الانتهاء من تعيين حكام الولايات، ووضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات الأمنية، وإنشاء جميع مؤسسات الحكومة الانتقالية. كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء ارتفاع مستويات العنف في جنوب السودان في الأشهر الأخيرة.

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في 25 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسته ربع السنوية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها كل من الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلى زروقي، ومنسق إحدى منظمات المجتمع المدني "Save Act Mine"، جمال أوسني. كما قدم القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بول أمبول، عرضا أمام المجلس. وعرضت الممثلة الخاصة للأمين العام الوضع السياسي والأمني وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد. فعلى الرغم من بعض التوترات، إن الائتلاف الحكومي لا يزال متماسكا ويجري تنفيذ برنامج الحكومة. ويواجه البلد الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتولي الحكومة كل اهتمامها للتصدي للجائحة وتبذل قصارى جهدها لاحتوائها. وبالتوازي مع ذلك، سُجل تدهور حاد في الحالة الأمنية في بعض

أنحاء البلد، ولا سيما في إيتوري. وتظل الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. كما قدمت الممثلة الخاصة إلى أعضاء المجلس معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تكييف البعثة. إلا أن المشاورات مع الحكومة بشأن استراتيجية خروج البعثة توقفت، للأسف، بسبب أزمة كوفيد-19. وشدد السيد أوسيني على الصلة بين عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد وعملية استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية، التي تمول الجماعات المسلحة من خلالها عملياتها. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان في شرق البلد، الذي تفاقم بسبب أنشطة الجماعات المسلحة. ودعوا إلى بذل جهود متواصلة لمنع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية. ورحبوا بالتزام الحكومة بالعمل مع البعثة من أجل التصدي للتحديات الأمنية. ودعوا إلى مزيد من المشاركة السياسية والجهود الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وأعربوا كذلك عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية الراهنة. ورحبوا بالجهود التي تبذلها البعثة للتكيف مع البيئة المتغيرة في البلد، وأشاروا إلى المناقشات الأولى التي جرت بين الحكومة والبعثة بشأن الاتفاق الانتقالي لخروج البعثة على نحو مستدام. ودعوا إلى إجراء مزيد من المشاورات قبل التقرير المتوقع تقديمه في 20 تشرين الأول/أكتوبر.

وتم الاتفاق على ورقات معلومات صحفية.

السلام والأمن في أفريقيا، فيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي الكبير

في 29 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري دي كارلو، بشأن عملية التفاوض الجارية بشأن السد منذ عام 2011. وقالت إنه يمكن التغلب على الخلافات بين إثيوبيا والسودان ومصر والتوصل إلى اتفاق إذا أبدت جميع الأطراف الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل وسط بما يتماشى مع روح التعاون التي أبرزها إعلان المبادئ لعام 2015. وأشادت بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتيسير التوصل إلى اتفاق، بما في ذلك قيام جنوب أفريقيا، بوصفها رئيسة الاتحاد الأفريقي، بعقد اجتماع لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في 26 حزيران/يونيه.

وشجع أعضاء مجلس الأمن الأطراف المعنية على مواصلة المفاوضات بروح من التوافق بهدف التوصل إلى اتفاق يعود بفوائد متبادلة. وأثنى أعضاء المجلس على رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس جنوب أفريقيا، ماتاميلا سيريل رامافوسا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لما اتسما به من روح القيادة في التوسط في المحادثات. كما شكروا السودان على مساهمته في هذا الجهد. ودعا العديد من أعضاء المجلس الأطراف الثلاثة إلى الامتناع عن التصريحات أو الأعمال التي من شأنها تقويض المفاوضات.

وأعرب وزير خارجية مصر والممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة والممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة عن آراء بلدانهم في هذا الشأن.

آسيا

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

في 25 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها كل من الممثلة

الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة فتحي والي، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، شهرزاد أكبر.

وأقر أعضاء المجلس بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام إلا من خلال عملية سلام يقودها ويمسك بزمامها الأفغان، وأكدوا من جديد أهمية دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان ورحبوا بالجهود التي يبذلها شركاء أفغانستان الإقليميون والدوليون لتيسير المفاوضات بين الأطراف الأفغانية.

ورحبوا بالخطوات التي اتخذتها حتى الآن حكومة أفغانستان وحركة طالبان للمضي قدما نحو بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، ولا سيما التنفيذ الجزئي للالتزامات المتعلقة بالإفراج عن السجناء، الذي تم تيسيره من خلال محادثات مباشرة بين الطرفين. ودعا أعضاء المجلس إلى الإفراج السريع عن السجناء المتبقين في الأيام المقبلة، وبذل جهود للحد من العنف من أجل التشجيع على الإسراع ببدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية.

وأعادوا تأكيد التزام مجلس الأمن الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. ورحبوا بالاتفاق السياسي بين رئيس أفغانستان، محمد أشرف غني، والرئيس التنفيذي السابق، عبد الله عبد الله، وأعربوا عن أملهم في أن يمهد الطريق لإجراء مفاوضات بين الأطراف الأفغانية في الوقت المناسب.

ودعا أعضاء المجلس إلى إجراء مفاوضات سلام شاملة ومجدية بمشاركة النساء والشباب. كما شددوا على ضرورة حماية وتعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنمائية التي تحققت على مدى السنوات التسع عشرة الماضية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأقليات.

وأعربوا عن قلقهم إزاء الزيادة الأخيرة في أعمال العنف، التي لا تزال تودي بحياة المدنيين الأبرياء، من بينهم النساء والأطفال. وشدد أعضاء المجلس على أن أي هجوم يستهدف المدنيين والمستشفيات والمرافق الطبية والإنسانية والعاملين فيها هو أمر غير مقبول ويجب محاسبة مرتكبيه، وأكدوا من جديد على ضرورة احترام جميع الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. كما أشاروا إلى قرار مجلس الأمن 2513 (2020).

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعات إرهابية دولية أخرى في أفغانستان، وأدانوا الهجمات الوحشية والجبانة التي شنها مؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، والتي أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، وحث جميع الأطراف في أفغانستان على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان وسائر الجماعات الإرهابية الدولية. وأكدوا مجدداً أنه لا يجوز استخدام أراضي أفغانستان في الإرهاب بما يهدد أمن بلدان أخرى.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الزيادة الكبيرة في زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها وتهريبها في أفغانستان، التي لا تزال تشكل خطرا على السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها، ودعوا الدول إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي للتصدي لهذا الخطر، وسلّموا بالدور الهام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد.

وكرر أعضاء المجلس التأكيد على أهمية دعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار في أفغانستان، إقرارا منهم بما لتفشي جائحة كوفيد-19 من أثر مدمر في أفغانستان وبأن دعم جميع الأطراف الأفغانية والمجتمع الدولي سيلزم لمعالجة العواقب القصيرة والطويلة الأجل للجائحة، بسبل منها ضمان إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى الخدمات الطبية والمعونة الإنسانية.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها الجهات الشريكة والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز الترابط الإقليمي والتنمية وإعادة الإعمار في أفغانستان، وهي أمور حيوية لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان.

وفي بيان صحفي صدر في 30 حزيران/يونيه، أدان أعضاء المجلس بشدة مقتل اثنين من موظفي اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في كابل في 27 حزيران/يونيه، ودعوا إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

الأسلحة الكيميائية

في 2 حزيران/يونيه، اجتمع مجلس الأمن لاستعراض ومناقشة تنفيذ قراره 2118 (2013) بشأن برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وقدمت وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، إحاطة بناء على التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2020/456، المرفق).

الحالة السياسية

في 16 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الجمهورية العربية السورية (الحالة السياسية). واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير أوتو بيدرسن، وعضوة مؤسسة في منظمة "عائلات من أجل الحرية" ومديرة منظمة نوفوتوزون (NoPhotoZone)، نورا غازي الصفدي.

وناقش المبعوث الخاص أعمال العنف الأخيرة في البلد وواصل الدعوة إلى المحافظة على الهدوء في إدلب وأماكن أخرى وإلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار على نطاق البلد، تمشيا مع القرار 2254 (2015). وقال إنه مستعد لعقد وتيسير دورة ثالثة للجنة الدستورية التي يقودها ويمسك بزمامها السوريون في أواخر آب/أغسطس إذا سمحت الظروف بذلك. وقدم وصفا للأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد بغض النظر عن السيطرة على الأراضي. كما كرر نداءه من أجل القيام بعمليات إطلاق سراح واسعة النطاق ومن جانب واحد للمحتجزين والمختطفين ومن أجل اتخاذ إجراءات بشأن المفقودين.

وأعربت السيدة غازي عن قلقها البالغ إزاء مسائل المحتجزين والمختطفين والمفقودين، ووصفت معاناة أسر عشرات الآلاف من المفقودين والمختفين قسراً والمحتجزين في الجمهورية العربية السورية. وشددت على العبء الذي تتحمله المرأة على وجه الخصوص في هذا النزاع.

وأكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم الكامل للمبعوث الخاص ودعوا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وأحاطوا علما باعتزام المبعوث الخاص عقد الدورة الثالثة للجنة الدستورية. وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وهشاشة الوضع في إدلب، وأثر الأزمة الاقتصادية وخطر تفشي جائحة كوفيد-19.

الحالة الإنسانية

في 29 حزيران/يونيه، قدم كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، ومديرة السياسات وكبيرة المستشارين في منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، سوزانا سيركين، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأشار وكيل الأمين العام إلى حدوث زيادة بمعدل أكثر من أربع مرات في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 المسجلة منذ الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في 19 أيار/مايو. وسلط الضوء على أن خطر تفشي جائحة كوفيد-19 على نطاق أوسع يفاقم الانكماش الاقتصادي ويقيد الاستجابة الإنسانية. وأشار إلى أنه سيلزم الجمع بين المزيد من سبل الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس للحفاظ على مستويات المساعدة الإنسانية، على النحو المبين في التقريرين الأخيرين للأمين العام (S/2020/401 و S/2020/576).

وأكد معظم الأعضاء دعمهم لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وشددوا على ضرورة كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وتجديد القرار 2504 (2020).

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

في 15 حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة ومشاورات مغلقة مع المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كريم أسعد أحمد خان. وقدم المستشار الخاص إحاطته العامة الرابعة منذ كانون الأول/ديسمبر 2018، بناء على أحدث تقرير عن أنشطة فريق التحقيق (S/2020/386). وقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في عمل الفريق في سياق جائحة كوفيد-19 الصعب، وخلص إلى تقييم مشجع للأشهر السابقة، على الرغم من التحديات الماثلة.

وأشار الممثل الدائم للعراق إلى استعداد الحكومة مواصلة تعاونها مع فريق التحقيق، مؤكدا في الوقت نفسه على احترام سيادة العراق.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

البلدان المساهمة بقوات

في 15 حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات السلام الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى البلدان المساهمة بقوات في جلسة مغلقة معقودة عن طريق التداول بالفيديو.

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام

في 18 حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات السلام إحاطة إلى المجلس في جلسة مغلقة عقدت عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في منطقة عمليات القوة وأنشطة القوة وفريق المراقبين في الجولان خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وسلط الضوء على الزيادة المسجلة في انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974. وسلط الضوء على تقلب الوضع الأمني المتزايد في جنوب منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وشدد على أهمية مهمة الاتصال التي تؤديها القوة. وعرض التقدم الذي أحرزته القوة في تنفيذ خطتها للعودة إلى الجانب برافو. وأشار إلى أن السلطات السورية اتفقت مع القوة على استئناف عمليات التفتيش على الجانب برافو في موعد لم يُحدد بعد. وأشار إلى عدم تسجيل أي حالات إصابة مؤكدة بفيروس كوفيد-19 في القوة ووصف تدابير الطوارئ التي اتخذتها القوة. وأشار إلى التحديات المصادفة في العمليات بسبب إغلاق بوابتي ألفا وبرافو في سياق الجائحة، وإلى ضرورة أن تستخدم القوة معبر القنيطرة على النحو الكامل، دون أي متطلبات إدارية إضافية غير ضرورية.

وأعرب مجلس الأمن بالإجماع عن دعمه للقوة وشدد على ضرورة أن ينفذ الطرفان اتفاق فض الاشتباك تنفيذا كاملا. وفي 29 حزيران/يونيه، صوت مجلس الأمن بالإجماع على تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر (القرار 2530 (2020)).

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 24 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة للمشاركة الوزارية عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم كل من الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إحاطة إلى المجلس. وشارك في الجلسة وزراء إندونيسيا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفلسطين. وقدم كل من مستشار الدولة ووزير خارجية الصين ووزير خارجية الاتحاد الروسي بيانا خطيا. كما وردت بيانات خطية من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وكوستاريكا، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي.

وفي مستهل إحاطته، جدد الأمين العام مناشدته إسرائيل أن تتخلى عن مشروع الضم. وأكد من جديد أن الضم سوف يشكل أخطر انتهاك للقانون الدولي، ويلحق ضررا بالغا بإمكانية التوصل إلى حل الدولتين، ويحد من إمكانية استئناف المفاوضات. ودعا أعضاء المجموعة الرباعية إلى الاضطلاع بدور الوساطة المنوط بهم وإيجاد إطار مقبول للطرفين لاستئناف التعاون مع المجموعة.

وأيد المنسق الخاص نداء الأمين العام وأشار إلى المعارضة الواسعة لخطط الضم في أوساط المجتمع الدولي، وكذلك في المجتمع المدني. وقال إن الضم من جانب واحد سيغلق الباب أمام أي جهود لتحقيق السلام من خلال الحوار. ودعا المجلس إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى إعادة إطلاق العملية على الفور، بمشاركة المجموعة الرباعية والطرفين وبلدان المنطقة.

وأهاب الأمين العام لجامعة الدول العربية بالمجلس أن يمارس الضغط على إسرائيل للامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد. وأكد من جديد أن حل الدولتين يظل النموذج الوحيد الذي يقبله

الطرفان، وأشار إلى مبادرة السلام العربية. كما قال إن الفلسطينيين سيفقدون الثقة في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وإن العرب سيفقدون الاهتمام بالسلام الإقليمي.

وحذر جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء عضو واحد، إسرائيل، من الضم، وأكدوا من جديد أنه سيشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي. وشدد الأعضاء أنفسهم ما لمثل هذا القرار من عواقب على عملية السلام وحل الدولتين والاستقرار الإقليمي، وأكدوا من جديد تمسكهم بالمعايير المتفق عليها دوليا. وأكد جميع أعضاء مجلس الأمن من جديد تمسكهم بحل الدولتين ودعوا إلى استئناف مفاوضات السلام.

وأهاب وزير خارجية فلسطين بالمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لمنع الضم. وعرض المثل الدائم لإسرائيل وجهة نظر السلطات الإسرائيلية بشأن بسط السيادة الإسرائيلية.

اليمن

في 24 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن اليمن.

واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الفريق أبهيجيت غوها.

وسلط المبعوث الخاص الضوء على التقدم المحرز من الناحية السياسية فيما يتعلق بمناقشات وقف إطلاق النار وإجراء حوار سياسي شامل والمناقشات المتعلقة بمشروع الإعلان. وقال إن الحالة على أرض الواقع لا تزال هشة، خاصة في منطقتي مأرب وسقطرى. كما أعرب عن قلقه إزاء الهجمات على الأراضي السعودية، وسحب أموال بشكل أحادي الجانب من الحساب الخاص في فرع البنك المركزي في الحديدة.

وركز وكيل الأمين العام على الطابع المثير للقلق لتفشي جائحة كوفيد-19 والهجمات على البنى التحتية المدنية والصحية. وكرر تأكيد دعوته إلى إتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وأشار في هذا الصدد إلى المناقشات الجارية بين كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة والحوثيين بشأن بيئة العمل في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. كما أعرب عن قلقه إزاء ناقلة النفط صافر والنقص في تمويل المساعدة الإنسانية وتدهور الحالة الاقتصادية.

وقدم الفريق غوها إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ولاحظ أن الوضع في الجنوب لا يزال متقلبا وأن تنفيذ اتفاق الحديدة وصل إلى طريق مسدود. ووصف جهوده المبذولة من أجل إعادة الثقة بين الطرفين وإعادتهما إلى طاولة المناقشات في سياق لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وأشار إلى أن البعثة تمكنت من إنشاء مقرها على البر، وانتقلت من سفينة الأمم المتحدة.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن دعمهم للمبعوث الخاص، وعن أسفهم لعدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق سياسي، وشددوا على الطابع الملح للحالة الإنسانية والحاجة إلى مساهمات إضافية في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وطلبت معظم الدول الأعضاء إتاحة إمكانية الوصول إلى ناقلة النفط *صافر* لتجنب كارثة متعددة الأوجه.

وفي 29 حزيران/يونيه، اتفق أعضاء المجلس على بيان صحفي أدانوا فيه تصاعد العنف، وأكدوا دعمهم للمبعوث الخاص فيما يبذله من جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء

البلد، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء بطء التقدم المحرز في المفاوضات وتردي الحالة الإنسانية، فضلاً عن خطر حدوث شرخ في ناقلة النفط *صافر* أو انفجارها.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

هايتي

في 19 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسات مفتوحة ومغلقة عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة الحالة في هايتي وتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين لا لايم، أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/537)، مع التركيز بشكل خاص على أثر مرض فيروس كورونا في هايتي، وهو البلد الذي تفاقمت هشاشته الطويلة الأمد من جراء معانته لمدة 18 شهرًا من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية مطولة. وعرض رئيس اتحاد نقابات المحامين في هايتي، جاك ليتانغ، آراءه بشأن التحديات التي تواجهها هايتي، ولا سيما انتشار العنف، والعدد المتزايد لانتهاكات حقوق الإنسان، والمشكلة لأساسية المتمثلة في الإفلات من العقاب.

وأشار أعضاء المجلس بقلق إلى الأزمة التي طال أمدها في هايتي، وكذلك إلى أثر جائحة كوفيد-19، وأكدوا من جديد دعمهم لشعب هايتي، وحثوا حكومة هايتي على ضمان التصدي المنسق للجائحة. وشددوا على ضرورة معالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة على وجه السرعة، وأكدوا من جديد أهمية محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف.

وكرروا كذلك التأكيد على ضرورة أن تعمل الجهات المعنية في هايتي معا لمعالجة العوامل الكامنة وراء عدم الاستقرار، وأن تواصل حكومة هايتي العمل على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة وأن تواصل الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في الوقت المناسب، ونوهوا بالجهود التشاورية المستمرة التي يبذلها المكتب في هذا الصدد.

وتم الاتفاق على ورقات معلومات صحفية.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

عمليات حفظ السلام

في 4 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسته السنوية مع قادة القوات في عمليات حفظ السلام. وسمحت هذه الجلسة بتبادل الآراء بين أعضاء مجلس الأمن ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الفريق دينيس غيلينسبور، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفريق شايليش تينايكار، ونائبة قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، العميدة مورين أوبراين. وعرض المتحدثون الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 في بعثاتهم والتحديات المصادفة بما يتعدى الجائحة الحالية. وأكدوا التزامهم بمواصلة تنفيذ ولايتهم، على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19. واقترح قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كفالة تزويد البعثة بقدرات النقل الجوي اللازمة واعتمادها موقفا استباقيا صارما من أجل تنفيذ الولاية بكفاءة. وأشار قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى الحالة الإنسانية المأساوية

وإلى بعض الصعوبات الناجمة عن العلاقة الشائكة مع الدولة المضيفة. وقدمت نائبة قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خطة البعثة لإعادة النشر على نطاق مجمل منطقة عملياتها حال رفع القيود المفروضة بسبب كوفيد-19.

وأثنت الدول الأعضاء على تضحيات جميع حفظة السلام في عمليات السلام وتفانيهم وأكدت على أهمية حماية صحة حفظة السلام وسلامتهم في السياق الحالي. وشددت على الطابع المتغير للبيئة التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام وعلى ضرورة تكييف قدرات بعثات حفظ السلام وأدائها لمواجهة هذه التحديات. وأدانت انتهاكات اتفاقات مركز القوات.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

في 8 حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقدم رئيس الآلية، القاضي كارمل أغيوس، والمدعي العام، سيرج براميرتز، التقرير نصف السنوي السادس عشر (S/2020/416)، عملاً بالقرار 1966 (2010). وعُقدت الجلسة في سياق الاستعراض الثالث للتقدم المحرز في عمل الآلية. ورحب بعض أعضاء المجلس بإلقاء القبض في فرنسا في 16 أيار/مايو 2020 على فيليسيان كابوغا، الصادر بحقه قرار اتهام بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي يُزعم ارتكابه إياها في رواندا في عام 1994، وأشادوا بالتعاون الدولي الذي أدى إلى إلقاء القبض عليه. ودعا أعضاء آخرون في المجلس الآلية إلى أن تقدم توقعات واضحة ودقيقة بشأن الجداول الزمنية للإنجاز في أقرب مرحلة ممكنة في تقاريرها، وأن تتقيد بها.

إحاطة مقدمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

في 18 حزيران/يونيه، قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، إحاطة إلى مجلس الأمن. وأشار إلى أن عدد المشردين قسراً زاد خلال السنوات العشر الماضية بمعدل الضعف ليصل إلى ما يقرب من 80 مليون شخص. وأكد بشكل خاص على أهمية حماية اللاجئين والمشردين، التي ينبغي أن تكون من الأولويات، وكذلك على ضرورة إشراكهم في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19. كما شدد على ضرورة إيجاد حلول سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية لحالات التشرد.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن مجددا عن دعمهم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسلطوا الضوء على أهمية تعددية الأطراف وتقاسم المسؤوليات لضمان التصدي على نحو جماعي لحالات تشرد السكان ومعالجة الأسباب الجذرية لحالات التشرد. كما شددوا على ضرورة دعم البلدان المضيفة وضمان أن تكون عودة اللاجئين طوعية وآمنة وكريمة.

الأطفال والنزاع المسلح

في 23 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وممثلة شابة عن المجتمع المدني من مالي إحاطات إلى المجلس، سلطت فيها الضوء على التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار التاريخي 1612 (2005) ولكن أيضًا على التحديات العديدة المتبقية، حسبما أكده الأمين العام في تقريره الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2020/525).

واعتُمد بيان صحفي عقب المناقشة، أكد من جديد التزام مجلس الأمن بمنع جميع الانتهاكات والاعتداءات التي تُرتكب ضد الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والقضاء عليها. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار 1612 (2005) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، رحب أعضاء مجلس الأمن بمساهمة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في التقدم المحرز في منع الانتهاكات والاعتداءات التي تُرتكب ضد الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والتصدي لها.

عدم الانتشار

في 30 حزيران/يونيه، اجتمع مجلس الأمن لاستعراض ومناقشة تنفيذ قراره 2231 (2015) الذي يؤيد فيه خطة العمل الشاملة المشتركة. وقدمت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار. كما استمع المجلس إلى تقرير عن دور الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في تنسيق أنشطة الأطراف في خطة العمل قدمه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، بالإضافة إلى تقرير عن تنفيذ القرار 2231 (2015) قدمه الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دي بويتسويرف، بصفته ميسر المجلس لتنفيذ القرار.